



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Using financial architecture to enhance financial well-being: An
analytical study of a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange**

Khanm Noori Kaka Hama Al-Attar*

Collage of Administration and Economics/University of Sulaimani

Keywords:

Financial architecture, financial well-being, Private banks.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 30 Oct. 2023
Accepted 30 Nov. 2023
Available online 31 Dec. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:



Khanm Noori kaka hama Al-Attar

Collage of Administration and
Economics/University of Sulaimani

Abstract: Financial architecture is one of the contemporary topics that contribute to increasing the value of banks in the financial markets because they take strategic decisions regarding the structure of ownership, financing, and good governance to confront future crises. However, the feeling of anxiety and psychological and financial pressure of banks when making their choices related to their basic expenses leads to risky financial behaviors such as excessive debt, so they tend to resort to... Negative perceptions, which cause financial difficulties, can increase borrowing costs, and the possibility of bankruptcy. The study aims to know the extent to which financial architecture is used to enhance financial well-being. To achieve this goal, the study relied on the (analytical and standard) approach. Using (E-views 12) and (STATA 14) programs, as well as using historical financial data for the period between 2010 and 2017. Relying on the data issued by the financial reports of (8) private banks listed on the Iraqi Stock Exchange and using financial architecture metrics to measure the bank's effectiveness and the financial well-being index. The most important finding of the current study is that there is a positive impact of financial architecture to enhance the financial well-being of the banks in the study sample. But the National Bank Al-Iraqi Bank does not have a suitable financial architecture compared to other banks during the study period as a result of the lack of interest in ownership and financing structures, and the bank's weak financial experience. The study presented several recommendations, including that the management of the National Bank of Iraq must pay attention to the requirements of the financial architecture and achieve the entire system by achieving consensus between the members of the Board of Directors and the Executive Director and not to be isolated in decisions that only achieve personal interest. And to look at the interests of minority shareholders in the same way that their own interests are looked at.

استخدام العمارة المالية لتعزيز الرفاهية المالية: دراسة تحليلية للعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

خاتم نوري كاكا حمه العطار
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة السليمانية

المستخلص

العمارة المالية تزيد من قيمة المصارف في الأسواق المالية لاتخاذها للقرارات استراتيجية خاصة بهيكل الملكية والتمويل والحوكمة الرشيدة لمواجهة الأزمات المستقبلية، إلا أن الشعور بالقلق والضغوط النفسية والمالية للمصارف عند اتخاذ خياراته يكون سلوكيات مالية محفوفة بالمخاطر، لذا يميلون إلى تصورات سلبية. وفقا لذلك تهدف الدراسة إلى معرفة مدى استخدام العمارة المالية لتعزيز الرفاهية المالية ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج (التحليلي والقياسي). باستخدام برنامجي (E-views 12) و (STATA 14)، كما استخدم البيانات التاريخية المالية للقطاع المصرفي لمدة ما بين عام 2010 للغاية عام 2017. بالاعتماد على البيانات الصادرة من التقارير المالية لـ (8) من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية واستخدام مقاييس العمارة المالية لقياس فاعلية المصرف وانموذج Altman Z-score المعدل للرفاهية المالية. وأهم ما توصلت إليها الدراسة الحالية بأن هناك تأثير ايجابي للعمارة المالية لتعزيز الرفاهية المالية للمصارف عينة الدراسة، إلا أن المصرف الأهلي العراقي ليس له العمارة المالية مناسبة مقارنة بالمصارف الأخرى خلال مدة الدراسة نتيجة لعدم الاهتمام بالهيكل الملكية والتمويلية، ضعف الخبرة المالية للمصرف. وقدمت الدراسة توصيات عدة منها يجب على ادارة المصرف الأهلي العراقي الاهتمام بمتطلبات العمارة المالية وتحقيق النظام بالكامل بتحقيق التوافق بين أعضاء مجلس الادارة والمدير التنفيذي وعدم الاستفراد بالقرارات التي تحقق المصلحة الشخصية فقط والنظر إلى مصالح مساهمي الأقلية بنفس الطريقة التي يتم النظر بها إلى مصالحهم الخاصة.

الكلمات المفتاحية: العمارة المالية، الرفاهية المالية، المصارف الخاصة.

المقدمة

يواجه القطاع المصرفي العراقي تحديات كثيرة ومنها العولمة كمثلتها من القطاعات المصرفية على الصعيد العالمي، بما إن الجهاز المصرفي يعمل في بيئة متغيرة وتنافسية فعلية أن يأخذ ما هو جديد وأن يستغل الفرص المتاحة ويعمل في تطوير وتعزيز وتنمية الأنشطة المصرفية ومواكبة التغيرات البيئية والتكيف معها (جواد والدوري، 2023). كما إن قيمة المصرف تلعب دور اساسي في استمرار المصرف على المدى الطويل وعدم التركيز على قيمة المصرف، مما يسبب عواقب وخيمة في انحسار قيمة السهم وثقة أصحاب المصلحة بكافة اشكالهم (فيصل وعبد، 2023). فيما بدأ موضوع العمارة المالية يأخذ حيزا واسعا من الاهتمام في الأدبيات المالية والمصرفية، إذ تعكس مقاييس العمارة المالية، طبيعة القطاع المالي والمصرفي ومدى استقراره وتأثره بالأزمات المالية، فإن امتلاك المصارف العمارة المالية المناسبة تساعدها على اتخاذ القرارات الصائبة في الظروف الصعبة وتعد مؤشرات العمارة المالية أداة فعالة لقياس سلامة القطاع المصرفي بعدها مبنية على أسس موضوعية وبمنهجية شفافة حيث يمكن الإفصاح عنها وإتاحتها لمتخذي القرار من خلال استخدام أساليب حديثة تكيف مع المصرف في البيئة سريعة التغير والمستجدات الجديدة التي تواجهه

الأسواق المالية، والتي أدت إلى زيادة عدم اليقين المالي والحاجة إلى إدارة حكيمة للأموال بشكل عام في القطاع المصرفي وبشكل خاص في المصارف الخاصة من خلال إعادة الهيكلة المالية من أجل تحسين الهيكل المالي وتخفيض التكاليف وتعظيم القيمة السوقية واغتنام الفرص الاستثمارية الجديدة في فترة الأزمات والتوصل إلى الرفاهية المالية من أجل تحقيق التنمية المستقبلية ويعتمد اختيار المبادئ والأساليب لبناء الهيكل المالي على هذه المصالح المالية للكيانات بعدّها تشكل إمكانات مالية مرنة، وتحسين هيكل رأس المال، وزيادة جاذبية الاستثمار وتعظيم الأرباح وزيادة القيمة السوقية للمصارف. وفهم الرفاهية المالية أمرًا بالغ الأهمية أيضًا لأنه يساعد المصارف على فهم التمويل الذاتي بشكل أفضل وتطوير موقف مالي أكثر ملاءمة. يمكن أن تصور المعلومات ومهارات المصارف المالية ومعارفهم ومواقفهم تجاه تحقيق الرفاهية المالية في الأسواق وجد أنّ الرفاهية المالية تجنب المخاطر التي لهما تأثيراً سلبياً على نية الاستثمار في منتجات الأسهم. وتلعب العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسلوكية دوراً مهماً في الرفاهية المالية التي تعد مقياساً موضوعياً في تحديد القرارات المالية وعلى إدارة المصارف العمل على كيفية السيطرة أو التحكم في العلاقة بين المشاعر والقلق المتعلق بالوضع الحالي، نتيجة ما تعانيه المصارف العراقية من اعتماده على أساليب التمويل التقليدي. ويتناول المبحث الأول منهجية الدراسة ويعرض المبحث الثاني الإطار النظري للدراسة ونستكمل الدراسة بالجانب التحليلي بالمبحث الثالث وخصصنا المبحث الرابع بالاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة الدراسة: تعد ضعف القدرة من الادخار وعدم القدرة على الاقتراض وتوفير السيولة لتغطية النفقات اليومية وعدم جذب الودائع تعد من المشاكل الرئيسية التي تواجه المصارف لعدم قدرتهم اتخاذ القرارات الصائبة من جهة والتطورات الحديثة التي تواجه الأسواق والمصارف خصوصاً من جهة أخرى، لذ أصبح من الضرورة استخدام أدوات مالية جديدة كالعمارة المالية في فاعليتها على مواكبة عمليات الابتكار والتطوير الذي يحقق الريادة ويستوعب كل ما هو جديد نتيجة التطورات السريعة التي واجهت الأسواق المالية في الآونة الأخيرة، فماذا عن دورها في مجال الأعمال المصرفية من خلال فحص ودراسة واقع حال القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية فاصبح من الضروري دراسة التقارير لمعرفة استخراج النسب المالية.

وتعد العمارة المالية من بين تلك البدائل المقترحة لصناعة تلك التغييرات، حيث أثبتت مدى فاعليتها على مواكبة عمليات الابتكار والتطوير الذي يحقق الريادة ويستوعب كل ما هو جديد فماذا عن دورها في تعزيز الرفاهية تزامناً مع تحقيق معدلات الادخار المنخفضة، وعدم كفاية التخطيط المالي طويل الأجل. ومن هنا يظهر التساؤل الرئيس للدراسة (هل استخدام العمارة المالية تعزز من الرفاهية المالية للمصارف؟).

ثانياً. أهمية الدراسة تتبع أهمية الدراسة من أهمية متغيراته التي تتضمن مقياس العمارة المالية تمثل الحوكمة الداخلية باستخدام الليات الحوكمة الداخلية المتمثلة بهيكل الملكية والتمويل والحوكمة الرشيدة، فضلاً عن استخدام نموذج درجة Altman المعدل للمؤسسات المالية بامتلاكها معرفة المالية الجيدة (متعلماً مالياً)، من خلال الفهم الجيد لمفاهيم المالية. وامتلاكها للتنقيف المالي التي تسمح للمصارف باتخاذ القرارات المناسبة، وانخفاض الضغوط المالية وشعور المديرين بالقلق لاتخاذ خيارته. واستخدام العمارة المالية لدى المصارف يعمل على تكوين القدرة العالية لتحقيق الربحية،

مما يجعل قيمتها السوقية أكبر، فضلاً عن ذلك تساعدها على التحوط والتنبؤ بالأزمات المصرفية وادارتها وتقليل من الخسائر والتهديدات، وذلك لتحقيق أقصى قدرًا ممكنًا من كسب الفرص. **ثالثاً. هدف الدراسة** تهدف الدراسة إلى:

استكشاف وفحص وتقييم الأدوات المعاصرة للتأكيد من كفاءة هيكل الملكية والتمويل والحوكمة عملها بالشكل الفعال أو لا. للتأكيد امكانية المصارف الخاصة باتخاذ القرارات المناسبة بعيداً عن التصورات السلبية التي تسبب افلاسها، لاكتشاف طرق تمويل حديثة للعمارة المالية من خلال أدوات مالية مبتكرة تواكب التغيرات الحديثة في القطاع المصرفي بفاعلية أي استحداث سبل جديدة للتمويل تخدم المصارف أكثر وتسهم في تحقيق الرفاهية المالية من خلال القدرة من الادخار وعدم الاقتراض لتغطية لنفقات اليومية من جهة وتركيز على نوع الملكية للمصارف والحوكمة ليعكس على الادارة الشعور بإحساس أكبر بالرضا من ضبط النفس والتخفيف الضغوط المالية مما يصلها الى حالة الاستمتاع من وضع سياسات جذب مناسبة للمستثمرين باتجاه جذب الودائع وصياغة السياسة لتحسين الخدمات المصرفية للعملاء التي تكون لها أثر على جودة العمل المصرفي زيادة ثقة اصحاب المصالح المتعاملين وشعورهم بالرضا مع المصارف.

خامساً. فرضيات الدراسة: أتساقاً مع أهداف الدراسة، قامت الباحثة بصياغة فرضيتين رئيسيتين وعلى النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: تنصّ على:

- لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين العمارة المالية والرفاهية المالية لكافة المصارف عينة الدراسة خلال المدة (2010-2017).

- توجد علاقة ارتباط معنوية بين العمارة المالية والرفاهية المالية لكافة المصارف عينة الدراسة خلال المدة (2010-2017).

الفرضية الرئيسية الثانية: تنصّ على:

- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين العمارة المالية لتعزيز الرفاهية المالية لكافة المصارف عينة الدراسة خلال المدة (2010-2017).

- توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين العمارة المالية لتعزيز الرفاهية المالية لكافة المصارف عينة الدراسة خلال المدة (2010-2017).

سادساً. مجتمع وعينة الدراسة: حدد مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي نتيجة توافر المعلومات المطلوبة للدراسة وتم اختبار عينة من المصارف الخاصة بواقع (ثمانية) مصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتضمن كل من مصرف (بغداد، سومر التجاري، آشور الدولي للاستثمار، التجاري العراقي، الأهلي العراقي، موصل للاستثمار والتمويل، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار). والتي تتمثل بالبيانات في الكشوفات المالية خلال المدة الممتدة من 2010 ولغاية 2017، ويعزى اختبار العينة إلى تحقيق متطلبات الدراسة من حيث استمرار تداول في المصارف توفر البيانات المالية التي تغطي مدة الدراسة، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي، والمنهج القياسي التحليلي من خلال النمذجة المالية باستخدام البرامج الاحصائي (E-views 12) و (STATA 14).

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً. مفاهيم العمارة المالية ومقاييسها: Financial architecture and its measurements: تغطي العمارة المالية معظم أنشطة ومن ضمنها مختلف أنشطة المخاطر ومحافظة مصلحة أصحاب الأسهم بما لديها من مقاييس الملكية والتمويل والحوكمة. إذ يتمثل العمارة المالية بالمنهج الكامل يشمل

نظام متوازنة لرأس المال الفكري المتوافر في المصارف والهيكل المالي للمصارف، توحد نماذج النظام واختيار الحلول المحددة للمصرف اعتمادا على نوع النشاط والوضع المالي، والابتعاد عن الانظمة القائمة على الخصائص الهيكلية الفردية. التي لا تأخذ بنظر الاعتبار في العمليات الديناميكية التي تجري فيها (Назарова & Глебов, 2017: 102). أن العمارة المالية هي مجموعة مترابطة المكونات والخصائص الهيكلية المصارف مثل الشكل التنظيمي والقانوني، هيكل رأس المال، هيكل الملكية، والحوكمة الشركات، التي تحدد هيكل المالية للمصرف وهي أداة لتحسين الأداء المالي المصرفي في سياق وضع سياسة مالية مناسبة (Bychkova, N., 2008: 22). وكما تعد العمارة المالية كنظام من الأدوات المالية للإدارة العلاقات التي تشكل مؤسسة مالية ويقترح استخدام مصطلح "هندسة المالية"، أحد المشتقات المالية كآلية تمثل نظام لتقييم الاداء المالي الفعال، عن طريق الاعتماد على العنصر الوظيفي والعناصر الهيكلية للنظام المالي (Klimchuk, 2012: 77). تمثل العمارة المالية التصميم المالي للأعمال من حيث الملكية المركزة والمشتقة بالأسلوب التنظيمي والقانوني، وطرق التمويل وتوزيع المخاطر للمستثمرين (Назарова & Глебов, 2017: 102). كما يتم رسم العمارة المالية على أنها مجموعة من العناصر الهيكلية المترابطة مثل هيكل رأس المال، وهيكل الملكية وجودة حوكمة، التي تعمل على تجميع وتعبئة الموارد المالية، تزيد من السيطرة على نشاط المصرف وحل تضارب المصالح بين المالكين وأصحاب المصلحة الآخرين لتحقيق الاستدامة المالية (Zhytar, & Sosnovska, 2018: 334). وبالمقابل تتفوق المصارف ذات الهيكل المالي الموحد، من حيث إيراداتها، ومعدلات نمو الهامش التشغيلي (Ivashkovskaya et al., 2014: 26). كما أكد (Liu et al.)، العمارة المالية مزيج من الابعاد الهيكلية المالية المختلفة التي تتكون من هيكل الملكية وهيكل رأس المال والحوافز ومراقبة المصارف من خلال حوكمة وعمليات مجلس الإدارة (Liu, et al., 2021: 3). ويرى كل من (Melnyk, et al.)، (Shkolnyk, et al.) بأن المكونات الرئيسية للتصميم المالي للأعمال هي هيكل حوكمة الشركات وهيكل الملكية وهيكل رأس المال. في العقود الأخيرة، تم الاعتماد على عوامل والطرق التي تؤثر بها على أداء المصارف والقيمة الأساسية (Melnyk, et al., 2021: 23). و(Shkolnyk, et al., 2020: 12). كما يعتمد العمارة المالية على مخاطر اسواق النشطة والمستمرة، والذي بدوره يعتمد على المعلومات الكافية مثل التقارير المالية، وحماية المستثمر الأساسية، استمرارية العقود والقانون والعدالة (Zhytar, & Sosnovska, 2018: 335). بالرغم من اختلاف الكتاب والباحثين حول مقاييس العمارة المالية ولكن معظمهم اتفق على مجموعة من المقاييس يتمثل بـ (هيكل الملكية وهيكل التمويل والحوكمة). ينبغي النظر في هيكل الملكية من خلاله منظور صراعات الوكالة بين المديرين المساهمين، الأغلبية والأقلية من المساهمين، الدول وأصحاب القطاع الخاص. هيكل الملكية الأمثل ينبغي أن تسهل، من ناحية، تركيز رأس المال في يد المالك الفعلي وعلى ومن ناحية أخرى، مطابقة هيكل رأس المال مع الهدف الاستراتيجي للمصارف (Zhytar, & Sosnovsk, 2018: 337). أهم المقاييس المستخدمة في العمارة المالية هيكل رأس مال المصرف يحدد المخاطر الموزع بين المستثمرين وخاصة المخاطر المالية، ومحددات السوق (الضرائب، وتكاليف المعاملات والوكالة) يؤدي إلى الاعتماد على كفاءة هيكل رأس المال، مما يشير إلى التأثير السلبي لعبء الديون على الكفاءة الاستراتيجية. فضلا عن ذلك، استخدام العمارة المالية سيوفر لنا الحصول على رأس المال بتقنية فائقة وإيجاد حلول مبتكرة للمشاريع الحالية والمستقبلية فضلا عن تقييم مصادر التمويل وتحسين عملية جذب الودائع موقت وتكلفة أقل ... الخ. المخاطر المالية وغيرها من الشروط التي تجتذب

محددة مصدر تمويل الابتكار. ومن أجل اعطاء انطباع المستثمرين والمقرضين والمتعاملين في السوق المالي عن مدى قوة المركز المالي لتلك المؤسسات المالية والمصرفية (محمود ومحمد، 2023: 560). ولذلك فإن القضية الرئيسية في هيكل رأس المال هو تقييم العقلانية نسبة المجموعات الفردية لمصادر التمويل للابتكار، وقبل كل شيء، رأس المال الخاص والمقترض، وكذلك تبرير القرارات الإدارية بشأن النسبة الخاصة لابتكارات مصادر التمويل بشكل عقلاني محددة للمشاريع. وإحدى المهام الرئيسية لحوكمة الشركات هي التقليل من تكاليف المعاملات المتعلقة بتحديد حقوق ومسؤوليات المديرين، مثل فضلا عن تكاليف الوكالة المرتبطة بالمصالح المتنوعة المديرين ومخاطر المساهمين. تقييم مستوى حوكمة الشركات يتم تنفيذه تحديد مدى ملاءمة مبادئ الإدارة التي يتم استخدامها في مصرف معينة. بشكل عام المبادئ المقبولة التي تكمن وراء الحوكمة المصارف الفعالة ويمكن تطبيقها في مجموعة واسعة من المجالات القانونية، الظروف الاقتصادية والسياسية (Zhytar & Sosnovska 337: 2018). تم الاعتماد في الدراسة الحالية على المعادلات الآتية: هيكل الملكية، هيكل التمويل، وحوكمة الشركات للاستخراج العمارة المالية، يتم استخراج معادلات هيكل الملكية من (الإدارية، العائلية، المؤسساتية). تمثل الملكية الادارية من خلال المعادلة الآتية: (Yang & B.L., 2008).

الملكية الادارية = الأسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة / اجمالي عدد الاسهم..... (1).
كما اعتمد على استخراج معادلة الملكية العائلية من خلال المعادلة الآتية:
(Pukthuanthong et al., 2013).

$$\text{الملكية العائلية} = \frac{\text{الاسهم المملوكة من قبل افراد العائلة}}{\text{اجمالي عدد الاسهم}} \dots\dots\dots (2).$$

وبالنسبة لهيكل ملكية المؤسسات استند على المعادلة الآتية: (Oyebamiji, 2021: 23)

$$\text{الملكية المؤسساتية} = \frac{\text{الاسهم المملوكة قبل من المؤسسات}}{\text{اجمالي عدد الاسهم}} \dots\dots\dots (3).$$

أما هيكل التمويل نعتمد على معادلة العائد على حق الملكية. من أجل خلق القيمة وتعظيم ثروة للمالك والمساهمين لذلك على المصرف، ضبط ادارتها المالية (حماد ونعمة، 2023: 93). كما هو مؤشر يمكن الاعتماد عليه للحكم على نجاح أو فشل المصرف في تحقيق أهدافها (غفوري ومحمد، 2023: 29): ويتم استخراج معادلة معدل العائد على حقوق الملكية من خلال المعادلة الآتية: (Kyere& Ausloos, 2021: 1878).

نسبة حق الملكية إلى اجمالي الموجودات = حق الملكية إلى اجمالي الموجودات (4)
يتم استخراج معادلة الرافع المالي من خلال المعادلة الآتية: (Brigham & Ehrhardt, 2014: 10)
نسبة المديونية = مجموع المطلوبات/ اجمالي الموجودات..... (5).

أما حوكمة الشركات تم الاعتماد على أعضاء مجلس الإدارة للمصارف وعدد الاجتماعات والندوات المنعقدة خلال مدة الدراسة.

ثانياً. الرفاهية المالية Financial Wellbeing: تناولت العديد من الأدبيات البحثية مفهوم الرفاهية المالية على أنها القدرة على المحافظة على مستويات معيشة آمنة أو مستقرة، بمعنى عدم شعور الكيان بالإجبار عند اتخاذ خياراته المتعلقة بنفقاته الأساسية، فضلاً عن الحرية المالية التي تمكن الكيان من اتخاذ قراراتهم المالية دون القلق بعيداً عن القيود (Bruggen et al., 2017). وتعد الرفاهية المالية هي حالة مرهقة لمتخذ القرار التي تتعلق بإدارة الأموال اليوم (ضغوط إدارة الأموال الحالية) والشعور الكيان (المصرف) بالأمان المالي المتوقع في المستقبل (Netemeyer et al., 2018).

كما إن الرفاهية المالية تتضمن جوانب موضوعية وذاتية للموقف المالي للكيان (المصرف) الذي يتم تقييمه وفقاً لمعايير المقارنة لتكوين الرأي الشخصي في موقفه المالي (Voslo, 2014). واحد أهم أبعاد الرفاهية المالية هو ما يشعر به الكيان (المصرف) بشكل ذاتي تجاه وضعهم المالي (Strömbäck et al., 2017). وإذ تمثل الرفاهية حالة يشعر فيها الكيان بالراحة والأمان والسلام والسعادة، ويمكنه تحقيق كل ما لديه احتياجات الحياة المالية. غالباً ما يتم تفسير الرفاهية على نطاق واسع على أنها الرخاء والسعادة ونوعية الحياة البشرية، سواء على مستوى الكيان أو المؤسسة أو الأسواق (Herdjiono et al., 2023). فإن المشاعر الإيجابية تعمل على تحسين قدرة الكيان أو المصرف على حل المشكلات واتخاذ قرارات فعالة بالرغم من وجود علاقة سلبية كبيرة بين التوتر والرفاهية المالية (Park, 2020). ويرى الباحثون أنه عندما تكون الجهود مجبرين على الارتقاء بأنفسهم من خلال الادخار والاستثمار والتعليم على المدى الطويل (Copeland et al., 2022: 321). هذا يدل على وجود رغبة كبيرة بالازدهار خلال حياتهم المالية ويستخدمون طرق خاصة للقياس الرفاهية. ولذا من الضروري إيجاد طريق لقياس رفاهية حياة الكيان (Herdjiono et al., 2023). في حين يتم قياس الموارد المالية لكل كيان مالي من خلال الأسئلة الآتية: كيف تكون الحالة المالية وكيف يحافظ المصارف على سلوكهم المالي في الحالات التي تحدث تغييرات. وبهذا سيكون الحفاظ على النظام المالي أمراً سهلاً إذا كان المصرف لديه الخبرة في كيف يكسب ماله وكيف يستثمرها" (Narges & Laily, 2011). والرفاهية المالية والضائقة المالية مفهومان مترابطان، ولكنهما مختلفان. الضائقة المالية لها نطاق أضيق؛ لأنها تشير في الغالب إلى عدم القدرة على تغطية النفقات في وقت معين، في حين إن الرفاهية المالية لها مفهوم أوسع من الضغوط المالية، ويتضمن تقيماً ليس فقط لمستوى المعيشة الحالي، والمتوقع وإنما الحرية المالية أيضاً. (Brüggen et al., 2017: 3) ويعد نموذج Altman المعدل مهماً لأنه أول من قام بتقييم القدرة على الجمع بين نسب عدة لتقييم الرفاهية المالية للمصارف (Province, 1989: 11-12) ولا يزال الباحثون يعدون Altman درجة Z-Score المعدل على نطاق واسع كمؤشر على الرفاهية المالية (Pongsat et al., 2004: 3) تم تعديل نموذج (Altman 1968) الخامس المتغير الأصلي عن طريق الإزالة المتغير صافي "المبيعات/مجموع الموجودات" من أجل تقليل تأثير الصناعة المحتملة. في الأسواق الناشئة (Molla, 2022: 4). فإن معظم الأبحاث التي أجريت على القطاعات المالية استخدمت نوع MDA المعروف أيضاً باسم نموذج التحليل المتعدد التمييز من التقنيات التي طورها Altman (1968)، (Elia et al., 2021: 48) على القابلية تطبيق النموذج على المؤسسات المالية، يعد هذا النموذج ناجح بنسبة (90%-98%) في توقع الضائقة المالية قبل سنتين إلى خمس سنوات نسب مالية مرجحة بالمعاملات المناسبة (Meressa, 2018). بالرغم من أن العديد من الأدبيات تستخدم درجة Altman's Z المعدل كأفضل أسلوب للتنبؤ بالرفاهية المالية من خلال معرفة تعرض المصرف لضائقة مالية (Rinaldo et al., 2014: 123). كما ورد في (Robe, 2021: 432) أنه في عملية صنع القرارات ذات الصلة للمستثمرين والمقرضين ومراجعي الحسابات والمنظمين والمديرين بشكل رئيسي في القطاع المصرفي بشكل أساسي استخدام معلومات النسبة المالية. أما نموذج "Z-score" Altman's نموذجاً تنبؤياً شائع الاستخدام للضائقة المالية والوصول إلى الرفاهية المالية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن معظم وقد استخدمت هذه النماذج كلا من النسب المالية وغير المالية كمدخلات لاستدلالها لقياس أداء المصرف (Rinaldo et al, 2014)، فإن الصيغة المقترحة للتنبؤ بحالة الضائقة المالية التي تحسب بها الرفاهية المالية للمصارف في الأسواق الناشئة حسب معادلة

$Z = 6.56X_1 + 3.26X_2 + 6.72X_3 + 1.05X_4 + 3.25$ في هذا النموذج المنقح، تمثل X_4 القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات، بينما تتشابه المتغيرات الأخرى مع النموذج الأصلي. وبناء على ما تقدم تم استخدام (نموذج Altman Z-score) المعدل عام 1993 لرفاهية المالية نتيجة الوضع المالي المستقر في المصارف واستمرارية هذا الوضع يحقق الرفاهية المالية تم الاعتماد على معادلة مأخوذة من (Molla, 2022: 5-6):

$$Z = 6.56 X_1 + 3.26 X_2 + 6.72 X_3 + 1.05 X_4 + 3.25 \text{ ----- (6)}$$

وأدناه تفسير رموز المعادلة:

$Z =$ الرفاهية المالية؛ $X_1 =$ نسبة رأس المال العامل / إجمالي الموجودات؛ $X_2 =$ نسبة الأرباح المحتجزة / إجمالي الموجودات؛ $X_3 =$ نسبة الأرباح قبل الضرائب / إجمالي الموجودات؛ $X_4 =$ نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية/القيمة الدفترية للمجموع المطلوبات. وحالة سلامة المصرف ولتأكيد من الرفاهية تحدد منطقة التمييز إلى ثلاثة مناطق فوق 2.6 منطقة آمنة. المؤسسة المالية في وضع جيد وأمنة من المشاكل المالية وبين 1.1- 2.6 المنطقة الرمادية. إنها علامة تحذير! وتعد منطقة رمادية مثل المصرف لديها فرص لمواجهة مشكلة الإفلاس وتحقيق الرضا لدى المصرف. أما إذا كان أقل من 1.1 منطقة الاستغاثة تمثل بإشارة سيئة من المرجح أن تتجه المصارف نحو مشكلة الإفلاس. هناك حاجة إلى الإجراءات اللازمة لتجنب أسوأ الوضع. وتطوير درجة Altman المنقحة (المعدلة) المطبقة في هذه الدراسة باستخدام أربع نسب مالية يمكن أن تكون تعبر عن متغيرات منفصلة. كانت النسبة الأولى هي رأس المال العامل إلى مجمع الموجودات كمقياس للسيولة. وكانت هناك نسبة من القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى المطلوبات المستخدمة كبديل لمركز الرفاهية المالية للمصرف الذي يقوم بالتحليل ما حجم الموجودات التي يتم تمويلها من أمواله الخاصة. فضلا عن نسبة الأرباح قبل الضريبة إلى مجموع الموجودات تم استخدام الموجودات لتشير إلى كفاءة الإدارة. علاوة على ذلك، يتضمن المؤشر نسبة الأرباح المحجوزة إلى مجموع الموجودات والتي يتم استخدامها للتأكد من سلامتها المالية على المدى الطويلة وتحقيق الرفاهية.

المبحث الثالث: الجانب التحليلي

أولاً. التحليل المالي للعمارة المالية والرفاهية المالية:

الجدول (1): العمارة المالية لمصرف بغداد

السنوات	هيكل الملكية (%)			هيكل التمويل (%)			حوكمة الشركات	
	الملكية الادارية	الملكية العائلية	الملكية المؤسسية	نسبة الديون الى اجمالي الموجودات	نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات	عدد اعضاء مجلس الادارة	عدد الاجتماعات	
2010	61	0	0	88	12	12	7	
2011	63	0	0	84.05	15.95	12	11	
2012	38	0	0	84.07	15.93	12	14	
2013	34	0	0	83.50	16.50	12	14	
2014	74	0	1	84	16	12	24	
2015	72	0	1	82.67	17.33	12	14	
2016	72	0	1	76.44	23.56	12	15	
2017	72	0	1	74.60	24.40	12	2	
معدل العام	60.75	0	0.5	82.2	17.8	12	13	

المصدر من اعداد الباحثة وفق الكشوفات المالية لمصرف بغداد باستخدام برنامج Excel.

أظهر الجدول رقم (1) مقياس العمارة المالية المتمثلة بالهيكل الملكية والهيكل التمويل وحوكمة الشركات لدى مصرف بغداد خلال مدة الدراسة. وضحت نتائج الجدول رقم (1) المتوسط السنوي للملكية الإدارية لمصرف بغداد خلال مدة الدراسة، إذ حققت (60.75%) مما يدل على وافق بين المدراء وأعضاء مجلس الإدارة، ما يعني ملكية الادارية غير محددة والاهتمام بالمصلحة العامة للمصرف وتحقيق الأرباح في الأجل الطويل، وبالنسبة لمتوسط السنوي لملكية العائلية غير متواجدة في المصرف خلال مدة الدراسة وبلغت (0%) مما يدل على ضعف السيطرة الادارية من قبل أفراد العائلة على ادارة المصرف. أما المتوسط السنوي للملكية المؤسسية لمصرف بغداد بلغت (0.5%). وهذا يشير إلى امتلاكها لعدد قليل وعدم قدرتها على مراقبة المديرين والصعوبة التحكم في الإدارة وتحقيق مصالحه، والذي لا يساعد في الحد من التصرفات غير المرغوبة. وأشار الجدول أيضا إلى مقياس هيكل التمويل بأن المتوسط السنوي لنسبة الديون إلى إجمالي الموجودات بلغت نسبة مرتفعة بلغت (82.2%) مما يدل على مساهمة القروض والديون في تمويل موجوداتها مما يعرض الدائون والملاك للمخاطر المحتملة، فضلا عن عدم قدرته المصرف على اقتراض مستقبلا، وأما نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات منخفضة مما يعني صعوبة المصرف في تمويل استثماراتها ذاتيا لقلّة اعتمادها على الملكية في هيكلها المالي، مما يعرضها للخطر لعدم قدرة الأموال المملوكة في تغطية موجوداتها. أما المتوسط السنوي لحوكمة الشركات تتمثل بعدد أعضاء مجلس الإدارة وتمثل (12) وبعدها من الاجتماعات التي كانت بنسب متفاوتة وبلغت المتوسط السنوي للاجتماعات خلال مدة الدراسة بـ (13).

الجدول (2): العمارة المالية لمصرف سومر التجاري

السنوات	هيكل الملكية (%)			هيكل التمويل (%)		حوكمة الشركات
	الملكىة الادارية	الملكىة العائلىة	الملكىة المؤسسىة	نسبة الديون الى اجمالى الموجودات	نسبة حق الملكىة الى اجمالى الموجودات	
2010	20.04	10.00	0.00	37.00	63.00	5.00
2011	31.92	2.10	0.00	36.95	63.05	6.00
2012	15.35	0.00	0.00	41.26	58.74	6.00
2013	21.15	11.80	0.00	36.73	63.27	6.00
2014	29.98	19.94	0.00	38.07	61.93	7.00
2015	29.89	19.94	0.00	28.65	71.35	6.00
2016	19.95	19.94	0.00	24.06	75.94	3.00
2017	19.95	19.94	0.00	31.00	69.00	11.00
المتوسط العام	23.53	12.96	0.00	34.00	66.00	6

المصدر من اعداد الباحثة وفق الكشوفات المالية لمصرف سومر التجاري باستخدام برنامج Excel. أظهرت نتائج الجدول رقم (2) مقياس العمارة المالية لمصرف سومر التجاري خلال مدة الدراسة. أوضح الجدول أن المتوسط العام السنوي للملكية الإدارية لمصرف سومر التجاري خلال مدة الدراسة حققت (23.53%). ما يعني ملكية الادارية بين المديرين وأعضاء مجلس الإدارة بشكل

متدنية. مما يعني عدم السيطرة على المديرين في فرض مصالحهم، كانت نسبة المتوسط العام للملكية العائلية بلغت (12.96%) مما يدل على ضعف السيطرة الادارية من قبل أفراد العائلة على ادارة المصرف. أما المتوسط العام للملكية المؤسساتية لمصرف سومر التجاري خلال السنوات قيد الدراسة منعدمة بلغت (0.00%)، إذ تشير النسبة إلى امتلاكها لعدم امتلاكها المؤسسات للأسهم لدى مصرف سومر التجاري، وعدم قدرتهم في التحكم في الادارة وتحقيق مصالحهم. وأشار الجدول أيضا إلى هيكل التمويل للمصرف، بأن المتوسط العام السنوي لنسبة الديون إلى إجمالي الموجودات منخفضة (34%). مما يدل على قلة اعتمادها على الديون والقروض في تمويل موجوداتها واعتمادها على راس مالها مما يوفر الحماية للدائنين والملاك وتكون لديه قدرة على اقتراض من مستقبلا. وهذا يدل على سلامة الوضع المالي للمصرف ويشجع الجهات المقرضة على الموافقة على منح القرض وأما نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات مرتفعة وبلغت (66%). مما يعني مساهمة حقوق الملكية في هيكلها المالي ويدل هذه النسبة على سلامة الوضع المالي للمصرف قدرة أموالها المملوكة في تغطية موجوداتها. أما المتوسط العام لحوكمة الشركات، تمثل بعدد أعضاء مجلس الادارة وكانت بمتوسط ثابتة خلال مدة الدراسة بلغت (6) وبعدها من الاجتماعات المعقدة خلال مدة الدراسة بنسبة (6).

الجدول (3): العمارة المالية لمصرف أشور الدولي للاستثمار

السنوات	هيكل الملكية (%)			هيكل التمويل (%)		حوكمة الشركات	
	الملكية الادارية	الملكية العائلية	الملكية المؤسساتية	نسبة الديون الى اجمالي الموجودات	نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات	عدد اجتمعات	عدد اعضاء مجلس الادارة
2010	65.03	65	9	45	55	7	7
2011	39.5	72.6	8.6	51	49	7	12
2012	32.3	54	27.0	36.4	63.6	7	12
2013	17.4	54.2	21.0	35.1	64.9	7	13
2014	15.1	42.7	13.2	38.2	61.8	7	4
2015	10.9	27	23.2	40.2	59.8	7	5
2016	10.9	27	23.2	34	66	7	8
2017	0.91	37	23.2	29.28	70.72	7	2
المتوسط العام	24.04	47.5	18.60	38.53	61.47	7	8

المصدر من اعداد الباحثة وفق الكشوفات المالية لمصرف أشور الدولي للاستثمار باستخدام برنامج Excel.

أظهرت نتائج الجدول رقم (3) مقاييس العمارة المالية لمصرف أشور الدولي للاستثمار العمارة المالية وأوضحت الجدول أعلاه المتوسط العام السنوي لنسبة الملكية الادارية لمصرف أشور الدولي للاستثمار خلال مدة الدراسة إذ حققت (24.04%). ما يعني أن الملكية الادارية بين المدراء وأعضاء مجلس الادارة بنسبة جيدة بالرغم من صعوبة التحكم مصالح الادارة، وبالنسبة للمتوسط السنوي العام للملكية العائلية متواجدة بنسبة معينة في المصرف أشور الدولي للاستثمار خلال مدة الدراسة بلغت (47.5%). تمثل بمدى تجمع الملكية العائلية في المصارف، ومدى ممارسة السيطرة الادارية من قبل افراد العائلة على فريق الإدارة في اتخاذ القرارات التجارية المهمة. فيما كانت

المتوسط العام للملكية المؤسساتية مصرف آشور الدولي للاستثمار خلال السنوات قيد الدراسة منخفضة بلغت (18.60%). إذ تشير النسبة إلى امتلاكها لعدد قليل من الأسهم للمؤسسات الأخرى فضلاً عن عدم قدرتهم في التحكم في الإدارة وتحقيق مصالحهم. وأشار الجدول إلى المتوسط السنوي لهيكل التمويل لنسبة الديون إلى إجمالي الموجودات منخفضة بلغت (38.53%). مما يدل على ضعف اعتمادها على الديون والقروض في تمويل موجوداتها واعتمادها على راس مالها مما يوفر الحماية للدائنين والملاك وتكون لديه قدرة على اقتراض من مستقبلاً. مما يشجع الجهات المقرضة على الموافقة على منح القرض. وأما بالنسبة للمتوسط السنوي لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات بلغت (61.47%) مما يعني تنوع الديون والاقتراض في تمويل موجوداتها وهذا يعني أن المصرف قراراته الاستثمارية لم تكن جيدة إلى حد ما. أما المتوسط السنوي العام لحوكمة الشركات، تمثل عدد أعضاء مجلس الإدارة كانت ثابتة خلال مدة الدراسة وتمثل (7) وبعدها من الاجتماعات التي تعتمد على حالة وظروف المصرف.

الجدول (4): العمارة المالية للمصرف التجاري العراقي

السنوات	هيكل الملكية (%)			هيكل التمويل (%)		حوكمة الشركات	
	الملكية الادارية	الملكية العائلية	الملكية المؤسساتية	نسبة الديون الى اجمالي الموجودات	نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات	عدد اجراءات	عدد اعضاء مجلس الادارة
2010	1	0	1	54	46	7	5
2011	1	0	1	45	55	7	7
2012	1	0	14	51	49	7	7
2013	0	0	17	41	59	7	8
2014	0	0	17	43	57	7	6
2015	0	0	17	23	77	7	8
2016	0	0	7	33	67	7	6
2017	0	0	0	29	71	7	7
المتوسط العام	0.375	0	9.25	39.875	60.125	7	7

المصدر من اعداد الباحثة وفق الكشوفات المالية لمصرف التجاري العراقي باستخدام برنامج Excel. أظهرت نتائج الجدول رقم (4) مقياس العمارة المالية للمصرف التجاري العراقي خلال مدة الدراسة. أوضح الجدول رقم (4) المتوسط السنوي للمصرف التجاري العراقي خلال مدة الدراسة إذ حققت (0.375). ما يعني ملكية الادارية بين المديرين وأعضاء مجلس الإدارة غير متوافقة المصلحة الشخصية تحكم على المصلحة العامة، فيما كان المتوسط السنوي لنسبة الملكية العائلية غير متواجدة في المصرف خلال مدة الدراسة بلغت (0%) مما يدل على عدم وجود ملكية عائلية في المصرف. أما المتوسط العام للملكية المؤسساتية مصرف التجاري العراقي خلال السنوات قيد الدراسة منخفضة بلغت (9.25%)، إذ تشير النسبة إلى قلة امتلاك المصارف أسهمها لدى المصرف التجاري العراقي، وعدم قدرتهم في التحكم المدير التنفيذي في مصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة. وأظهرت نتائج الجدول رقم (4) إلى هيكل التمويل بأن المتوسط السنوي لنسبة الديون إلى إجمالي

الموجودات منخفضة وبلغت (39.875%) . مما يدل على قلة اعتمادها على الديون والقروض في تمويل موجوداتها هذا يعني أن المصرف لا يعتمد كثيراً على الاقتراض ويدل على سلامة الوضع المالي للمصرف ويشجع الجهات المقرضة على الموافقة على منح القرض وأما المتوسط السنوي لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات منخفضة (60.125%) مما يعني مساهمة حقوق الملكية في هيكلها المالي. ويدل هذه النسبة على سلامة الوضع المالي للمصرف قدرة أموالها المملوكة في تغطية موجوداتها وهذا يعني أن المصرف قراراته الاستثمارية لم تكن جيدة إلى حد ما خلال مدة الدراسة. أما المتوسط العام لحوكمة الشركات تمثل عدد أعضاء مجلس الإدارة ثابتة خلال مدة الدراسة وتمثل (7) وكانت عدد الاجتماعات قليلة خلال مدة الدراسة والتي اعتمدت على وضع وظروف المصرف.

الجدول (5): العمارة المالية لمصرف الاهلي العراقي

السنوات	هيكل الملكية %			هيكل التمويل %			حوكمة الشركات
	الملكية الادارية	الملكية العائلية	الملكية المؤسسية	نسبة الديون الى اجمالي الموجودات	نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات	عدد اعضاء مجلس الادارة	
2010	0	0	0	51	49	7	
2011	0	0	0	43	57	7	
2012	0	0	0	54	46	7	
2013	0	0	0	69	31	8	
2014	0	0	0	57	43	7	
2015	0	0	15	51	49	6	
2016	0	0	15	50	50	5	
2017	0	0	15	53	47	7	
المتوسط العام	0	0	5.63	53.50	46.50	7	

المصدر من اعداد الباحثة وفق الكشوفات المالية لمصرف الاهلي العراقي باستخدام برنامج Excel. أظهرت نتائج الجدول رقم (5) مقياس العمارة المالية المتمثلة لدى مصرف الاهلي العراقي خلال مدة الدراسة. وتتمثل هيكل الملكية (الادارية والعائلية والمؤسسية). أوضحت نتائج الجدول رقم (5) أن المتوسط العام نسبة الملكية الادارية لمصرف الاهلي العراقي خلال مدة الدراسة إذ حققت (0.00%). ما يعني ملكية الادارية بين المديرين وأعضاء مجلس الادارة غير موجود، وبالنسبة للمتوسط السنوي للملكية العائلية ايضا غير متواجدة في المصرف خلال مدة الدراسة بلغت (0.00%) مما يدل انعدام الملكية العائلية في ادارة المصرف. فيما كان المتوسط العام لنسبة الملكية المؤسسية لمصرف الاهلي العراقي خلال السنوات قيد الدراسة منخفضة بلغت (5.63)، إذ تشير النسبة الى عدم امتلاك لأسهم المصرف الاهلي العراقي، فضلا عن القدرة على مراقبة المديرين وسوء تصرفاتهم، وأشار الجدول أيضا إلى هيكل التمويل بأن المتوسط العام لنسبة الديون إلى إجمالي الموجودات جيدة (53.50)، مما يدل على اعتمادها على الديون أو القروض في تمويل موجوداتها من جهة، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات مقبولة (46.50%) ويدل هذه النسبة على قدرة

المصرف في تمويلها بالملكية. فضلا عن المتوسط العام لحوكمة الشركات الأهلي العراقي. كانت عدد أعضاء مجلس الادارة ثابتة، بلغت (7) بينما عدد الاجتماعات والندوات متفاوتة حسب وضع المصرف.

الجدول (6): العمارة المالية لمصرف المتحد لاستثمار

السنوات	هيكل الملكية %			هيكل التمويل %			حوكمة الشركات
	الملكية الادارية	الملكية العائلية	الملكية المؤسسية	نسبة الديون الى اجمالي الموجودات	نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات	عدد اعضاء مجلس الادارة	عدد الاجتماعات
2010	4	10	0	64	36	8	6
2011	2	33	5	62	38	8	8
2012	18	37	12	56	44	8	7
2013	10	40	8	55	45	8	7
2014	10	34	16	47	53	8	5
2015	10	30	19	45	55	8	6
2016	10	26	26	43	57	8	8
2017	0	53	0	43	57	8	7
المتوسط العام	8	33	11	52	48	8	7

المصدر من اعداد الباحثة وفق الكشوفات المالية لمصرف المتحد لاستثمار باستخدام برنامج Excel. أظهرت نتائج الجدول (6) مقياس العمارة المالية لمصرف المتحد لاستثمار خلال مدة الدراسة. اوضحت الجدول (6) ان المتوسط العام للملكية الادارية لمصرف المتحد لاستثمار خلال مدة الدراسة إذ حققت (8%) ما يعني ملكية الادارية بين المديرين أعضاء مجلس الادارة بنسبة ضعيفة، وهذا يدل على فرض المصلحة الشخصية على المصلحة العامة. والمتوسط العام للملكية العائلية متواجدة بنسبة قليلة في المصرف خلال مدة الدراسة بلغت (33%) مما يدل على ضعف السيطرة الادارية من قبل أفراد العائلة على ادارة المصرف، أما المتوسط العام للملكية المؤسسية للمصرف المتحد لاستثمار خلال السنوات قيد الدراسة مرتفعة بلغت (11%). إذ تشير النسبة إلى امتلاك المؤسسات لعدد قليل من الاسهم مصرف المتحد لاستثمار، وعدم قدرتهم في التحكم في الادارة وتحقيق مصالحهم. وأشار الجدول أيضا إلى هيكل التمويل، وجد أن المتوسط العام لنسبة الديون إلى اجمالي الموجودات مرتفعة (52%)، مما يدل اعتمادها في تمويل موجوداتها على سياسة التنويع التمويل الخارجي والداخلي ومحافظة حالها من المخاطر مستقبلا. " وأما بالنسبة لحقوق الملكية الى اجمالي الموجودات نسبة مقبولة (48%) مما يعني تنويع قدرة المصرف على تمويل استثماراتها ذاتيا. أما المتوسط العام لحوكمة الشركات لمصرف المتحد لاستثمار تمثلت بعدد اعضاء مجلس الادارة (8) وتكون ثابتة خلال المدة المبحوثة ولكن التفاوت واضح خلال مدة الدراسة في عدد اجتماعات المجلس بالمتوسط (7).

الجدول (7): العمارة المالية لمصرف موصل للاستثمار والتمويل

حوكمة الشركات	هيكل التمويل (%)			هيكل الملكية (%)			السنوات
	عدد اعضاء مجلس الادارة	نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات	نسبة الديون الى اجمالي الموجودات	الملكية المؤسسية	الملكية العائلية	الملكية الادارية	
7	7	28	72	0	0	13	2010
7	7	34	66	0	0	13	2011
8	7	43	57	0	0	13	2012
7	7	47	53	0	0	13	2013
7	7	75	25	0	0	13	2014
7	7	72	28	0	0	12	2015
6	7	65	35	10	0	17	2016
6	7	69	31	10	0	17	2017
7	7	54.62	45.38	2.50	0.00	13.88	المتوسط العام

المصدر: من اعداد اد الباحثة وفق الكشوفات المالية لمصرف موصل للاستثمار والتمويل باستخدام برنامج Excel.

أظهرت نتائج الجدول رقم (7) مقياس العمارة المالية لمصرف موصل للاستثمار والتمويل خلال مدة الدراسة. وأوضح الجدول أعلاه المتوسط العام للملكية الادارية لمصرف موصل للاستثمار والتمويل خلال مدة الدراسة إذ حققت (13.88%) ما يعني ملكية الادارية بين المديرين وأعضاء مجلس الادارة بشكل متدنية. مما يعني ضعف التوافق بين اعضاء مجلس الادارة والمدير التنفيذي، وبالنسبة للمتوسط العام لنسبة الملكية العائلية غير متواجدة في المصرف خلال المدة الدراسة بلغت (0.00%). مما يدل عدم امتلاك هيكل الملكية العائلية لأفراد العائلة في مصرف موصل للاستثمار والتمويل. أما المتوسط العام لنسبة الملكية المؤسساتية لمصرف موصل للاستثمار والتمويل خلال السنوات قيد الدراسة مرتفعة بلغت (2.50%). إذ تشير إن المؤسسات لديها امتلاك لعدد قليل من الاسهم مصرف موصل للاستثمار والتمويل، فضلا عن عدم قدرتهم في التحكم في الادارة وتحقيق مصالحهم. وأشار الجدول رقم (7) إلى هيكل التمويل بأن المتوسط السنوي لنسبة الديون إلى اجمالي الموجودات جيدة بلغت (45.38%) هذا النسبة يدل على أن المصرف يعتمد على الدين بنسبة مئوية لنسبة الاعتماد على نسبة تمويل استثماراتها بالملكية. فيما كانت المتوسط السنوي لنسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الموجودات بلغت (54.62%) وهي نسبة مرتفعة، مما يعني مساهمة حقوق الملكية في هيكلها المالي ويدل هذه النسبة إلى قدرة أموالها المملوكة في تغطية موجوداتها إلى حد ما. أما المتوسط العام لحوكمة الشركات، لمصرف موصل للاستثمار والتمويل تمثلت بعدد أعضاء مجلس الادارة (7) بمتوسط ثابتة خلال المدة المبحوثة ولكن تفاوت النسب واضحة في عدد اجتماعات المجلس خلال مدة الدراسة.

الجدول (8) العمارة المالية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

السنوات	هيكل الملكية (%)			هيكل التمويل (%)			حوكمة الشركات
	الملكية الادارية	الملكية العائلية	الملكية المؤسسية	نسبة الديون الى اجمالي الموجودات	نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات	عدد اعضاء مجلس الادارة	عدد الاجتماعات
2010	13	8	8	58	42	5	7
2011	8	10	8	79	21	5	7
2012	8	8	10	75	25	5	7
2013	18	7	10	74	26	5	8
2014	6	4	6	55	45	5	8
2015	6	4	6	59	41	5	7
2016	20	22	10	57	43	5	6
2017	20	22	10	64	36	5	5
المتوسط العام	12.38	10.6	8.5	65.38	34.62	5	7

المصدر من اعداد الباحثة وفق الكشوفات المالية العمارة المالية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار التمويل باستخدام برنامج Excel.

أظهرت نتائج الجدول رقم (8) مقياس العمارة المالية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال مدة الدراسة (2010-2017). وتبين من الجدول رقم (8) أن المتوسط العام لنسبة الملكية الادارية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال فترة الدراسة بلغت (12.38%) ما يعني ملكية الادارية بين المديرين وأعضاء مجلس الادارة بنسبة ليست بالكثيرة، مما يعني عدم توافق مصالح أعضاء المجلس مع المدير لتنفيذه، فضلا عن إمكانية استبدال الادارة بشكل أكثر سهولة من المصارف ذات الملكية الادارية العالية. وبالنسبة للمتوسط السنوي لنسبة الملكية العائلية غير متواجدة في المصرف خلال مدة الدراسة بلغت (10.6%). مما يدل على ضعف السيطرة الادارية من قبل أفراد العائلة على ادارة المصرف أما المتوسط العام للملكية المؤسسية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال السنوات قيد الدراسة مرتفعة بلغت (8.5%). إذ تشير النسبة إلى امتلاكها لعدد قليل من الأسهم، وعدم قدرتهم في التحكم في الادارة وتحقيق مصالحهم. وأشار الجدول أيضا إلى هيكل التمويل بأن المتوسط العام نسبة الديون إلى اجمالي الموجودات كبيرة (65.38%) مما يدل على اعتمادها بشكل رئيسي على الديون والقروض تمويل موجوداتها، مما يدل على مساهمة القروض والديون في تمويل موجوداتها، مما يعرض الدائنون والملاك للمخاطر المحتملة وعدم قدرته المصرف على اقتراض من مستقبلا وضع الوضع المالي للمصرف. وبينما كان المتوسط السنوي لنسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الموجودات بنسبة منخفضة (34.62%). تشير هذه النسبة التي يحصل عليها المساهمين من اجمالي الموجودات في حالة تصفية المصرف. أما المتوسط العام لحوكمة الشركات لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، تمثل بعدد أعضاء مجلس الادارة بلغت (5) متوسط ثابتة خلال المدة المبحوثة ولكن أوضحت النسب المتفاوتة في عدد اجتماعات المجلس خلال مدة الدراسة.

أولاً. تحليل الرفاهية المالية:

الجدول (9) نتائج احتساب Z"-Score للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2010-2017

منطقة التميز	قيمة Z	X4	X3	X2	X1	السنوات	المصارف
رفاهية	4.57	0.141	0.017	0.14	0.092	2010	بغداد
رفاهية	4.51	0.19	0.029	0.023	0.121	2011	
رفاهية	4.49	0.19	0.023	0.019	0.126	2012	
رفاهية	4.54	0.198	0.022	0.018	0.133	2013	
رفاهية	4.46	0.19	0.018	0.012	0.129	2014	
رفاهية	4.03	0.215	0.009	0.003	0.074	2015	
رفاهية	4.47	0.308	0.022	0.02	0.104	2016	
رفاهية	4.96	0.323	0.009	0.003	0.199	2017	
رفاهية	8.83	1.714	0.005	0.005	0.569	2010	سومر التجارية
رفاهية	8.85	1.707	0.002	0.005	0.576	2011	
رفاهية	8.25	1.424	0.005	0.007	0.525	2012	
رفاهية	8.92	1.721	0.005	0.009	0.579	2013	
رفاهية	8.76	1.625	0.006	0.007	0.57	2014	
رفاهية	10.37	2.583	0.012	0.017	0.651	2015	
رفاهية	11.48	3.308	0.013	0.026	0.699	2016	
رفاهية	7.75	0.323	0.001	0.024	0.622	2017	
رفاهية	8.40	1.219	0.064	0.053	0.498	2010	أشور الدولي للاستثمار
رفاهية	7.71	0.999	0.059	0.085	0.418	2011	
رفاهية	14.04	1.783	0.74	0.06	0.571	2012	
رفاهية	8.42	0.814	0.054	0.044	0.581	2013	
رفاهية	8.39	1.133	0.031	0.023	0.559	2014	
رفاهية	8.27	1.24	0.053	-	0.513	2015	
رفاهية	8.86	1.343	0.041	-	0.598	2016	
رفاهية	9.12	1.34	0.041	0.018	0.629	2017	
رفاهية	7.90	0.862	0.068	0.09	0.456	2010	التجاري العراقي
رفاهية	8.50	1.204	0.032	0.071	0.54	2011	
رفاهية	8.05	0.953	0.049	0.096	0.482	2012	
رفاهية	9.08	1.422	0.032	0.092	0.582	2013	
رفاهية	9.50	1.747	0.023	0.039	0.63	2014	
رفاهية	10.58	2.372	0.021	0.03	0.701	2015	
رفاهية	9.78	1.987	0.002	0.044	0.654	2016	
رفاهية	9.56	1.724	0.025	0.06	0.63	2017	

منطقة التميز	قيمة Z	X4	X3	X2	X1	السنوات	المصارف
رفاهية	7.42	0.968	0.013	0.022	0.456	2010	الاهلي العراقي
رفاهية	8.44	1.33	0.016	0.025	0.549	2011	
رفاهية	7.57	0.847	0.054	0.053	0.442	2012	
رفاهية	5.95	0.451	0.031	0.025	0.295	2013	
رفاهية	6.80	0.747	0.015	0.006	0.403	2014	
رفاهية	6.91	0.806	0.007	0.007	0.418	2015	
رفاهية	6.80	0.01	0.048	0.046	0.468	2016	
رفاهية	7.40	0.898	0.018	0.04	0.45	2017	
رفاهية	6.83	0.55	0.091	0.059	0.335	2010	المتحد للاستثمار
رفاهية	6.95	0.606	0.078	0.062	0.356	2011	
رفاهية	7.41	0.783	0.098	0.072	0.372	2012	
رفاهية	7.13	0.814	0.061	0.038	0.38	2013	
رفاهية	7.70	1.133	0.052	0.009	0.439	2014	
رفاهية	7.85	1.24	0.044	0.009	0.453	2015	
رفاهية	7.70	1.343	0.001	-	0.463	2016	
رفاهية	7.66	1.34	-0.006	-	0.464	2017	
رفاهية	7.19	0.388	0.052	0.48	0.246	2010	موصل للتنمية والاستثمار
رفاهية	6.33	0.526	0.049	0.039	0.316	2011	
رفاهية	7.56	0.888	0.04	0.033	0.458	2012	
رفاهية	7.99	0.871	0.081	0.092	0.454	2013	
رفاهية	11.87	3.086	0.006	0.153	0.738	2014	
رفاهية	9.41	2.547	-0.002	0.005	0.531	2015	
رفاهية	8.40	1.839	0.01	0.013	0.474	2016	
رفاهية	9.73	1.95	0.014	0.024	0.65	2017	
رفاهية	3.87	0.17	0.017	0.014	0.043	2010	الشرق الاطلسي العراقي للاستثمار
رفاهية	4.55	0.26	0.029	0.039	0.107	2011	
رفاهية	4.73	0.297	0.023	0.028	0.141	2012	
رفاهية	4.90	0.355	0.022	0.048	0.149	2013	
رفاهية	6.47	0.817	0.018	0.059	0.312	2014	
رفاهية	7.43	2.547	0.009	-	0.221	2015	
رفاهية	6.64	1.839	0.022	0.011	0.195	2016	
رفاهية	6.95	1.95	0.009	0.008	0.239	2017	

المصدر من اعداد الباحثة وفق الكشوفات المالية لمصرف الخليج التجاري باستخدام برنامج Excel. يوضح الجدول رقم (9) الوضع المالي للمصارف المبحوثة في حالة الرفاهية خلال السنوات 2010-2017. وأوضحت معظم المصارف لديها رفاهية مالية واطهرت الجدول منطقة التميز التي اعتمدنا عليها في معادلة Altman المنقح "Z-Score لتوضيح وضع المالي للمصارف المبحوثة باستخدام تحليل السيناريو وجدت الباحثة غير ذلك أنه من المفترض تسير الأمور على نحو مماثل، إذا كان لدى المصارف فجوة سيولة صفرية ($X1 = 0$)، فإن حالة ضائقته المالية ستكون

آمنة مما يحقق الرفاهية المالية. نلاحظ معظم المصارف الخاصة لديها رأس المال العامل الكافي، وهذا يدل على قدرة المصارف خلال سنوات الثمانية على مواجهة التزاماته لاتباع سياسة مصرفية فعالة والعمل المصرفي والقدرة على البقاء دون الحاجة إلى دخل اضافي اذ تستخدم النفقات بدلاً من الدخل المقام، مما يشير إلى أن ليس كل الدخل مطلوب في حالة الطوارئ وهذا يعد شعوره بالأمان عن وضع المصارف مالياً في المستقبل ويمكنه أيضاً اتخاذ خيارات تسمح له بالاستمتاع بحياة مالية مرهفة. كما اظهرت نتائج التحليل للمصارف المبحوثة (X2) بالرغم أن الأرباح المحجوزة لم تكون بالنسبة المطلوبة نتيجة ارتفاع سياسات توزيع الأرباح، لكن المصارف خلال مدة الدراسة اعتمدت على تمويل موجوداتها بجزء من مواردها وفي بعض السنوات اعتمدت على مصادر التمويل الخارجي لتمويل موجوداتها، مما يعني بأن المصارف تحقق أرباح مستقبلية قوية واستمرارية في نموها، مما حققت الرضا المالي واحتلت المنطقة الآمنة مما يدل أن المصارف بعدها عن حالات العسر والفشل. فيما أوضح الجدول رقم (9) بأن نسبة (X3) الأرباح قبل الفوائد والضرائب اي ارتفاع الأرباح التشغيلية التي تمثل مخاطرة في الربحية المصرفين، مما أدى إلى انخفاض ادائهما مقارنة بالسنوات الأخرى نتيجة النسب السالبة للمصرفين موصل للتنمية والاستثمار الذي حقق في سنة 2015 (-0.002) والمصرف العراقي الأهلي حقق في سنة 2017 (-0.006). نتيجة انخفاض العائد المحتمل الذي يحصل عليه المساهمين وانخفاض قيمة المصرفين في سوق رأس المال من منظور المستثمر. ولكن بالرغم من وضع الربحية السالبة للمصرفين فقد احتلت المنطقة الآمنة وهذا يعني أن الرفاهية المالية العالية لا تمثل مشكلة بالنسبة للمصرف المربحة. رغماً من ذلك لكنها اشغلت على منطقة آمنة وحققت الرفاهية المالية. واخيراً (X4) تمثل بالمستوى المديونية للمصارف (نسبة من القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى المطلوبات) كبديل لمركز الرفاهية المالية للمصارف وتمكنت معظم المصارف من تحليل حجم الموجودات التي تملكها والتي يتم تمويلها من أمواله الخاصة. وحققت حسب المعادلة المذكورة منطقة امنة خلال السنوات السبعة مما يدل على تمتعهم بالثقفيف المالي من خلال قدرة الوفاء بالتزاماتهم دون ضغوط كبيرة ولديهم نسبة معينة من الادخار لمواجهة الصدمات المالية، مما يقلل المخاطر نتيجة السلوك المالي الرشيد لمواجهة لمختلف مستويات المخاطر.

ثانياً. التحليل الاحصائي لعمارة المالية والرفاهية المالية:

1. اختبار فرضيات العلاقة: استخدمت الباحثة معامل الارتباط لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وهنا نكون أمام احتمالين إذا كانت قيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط أقل من مستوى معنوية (0.05)، وهذا يشير إلى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط أكبر من مستوى معنوية (0.05) فذلك معناه الى عدم وجود علاقة بين المتغيرات الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

الجدول (10): نتائج الارتباط بين العمارة المالية والرفاهية المالية

العمارة المالية	المتغيرات	
0.941	مقدار العلاقة	الرفاهية المالية
0.000	مستوى المعنوية	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2010-2017) وباستخدام برنامج

يتضح من الجدول رقم (10) مقدار الارتباط بين العمارة المالية والرفاهية المالية لكافة المصارف خلال مدة 2010-2017، ومستوى المعنوية المتعلقة بهذا الاختبار، وبما إن مقدار العلاقة بين المتغيرين يساوي (0.941) وبمستوى معنوية يساوي (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) ويشير ذلك إلى وجود علاقة ارتباط معنوية طردية موجبة وقوية ذات دلالة احصائية بين العمارة المالية والرفاهية المالية، من خلال النتائج الواردة من الجدول رقم (10) فقد تحقق إثبات قبول الفرضية الأولى التي تنص على: "توجد علاقة ارتباط معنوية بين العمارة المالية والرفاهية المالية" لكافة المصارف عينة الدراسة خلال المدة (2010-2017).

2. اختبار فرضيات الأثر: استخدمت الباحثة تحليل الاقتصاد القياسي لمعرفة التأثيرات بين متغيرات الدراسة باستخدام برنامجي (E-Views 12) و (STATA 14)، فمن الضروري استخدام طرق البدائل (panel) غير متجانسة، حيث تختلف المعلمات عبر المقاطع العرضية الفردية للبدائل، ويمكننا بوضوح رفض الفرضية الصفرية لكون معاملات الميل متجانسة عند مستوى المعنوي 1% و5% باستخدام اختبار الدلتا Δ والدلتا هنا لا تعني الفرق، من خلال القيم المقدره لدلتا (Δ) ودلتا المعدلة (Δ adj.) كما موضح في الجدول رقم (11) ونلاحظ بوجود المقاطع العرضية معتمدة كافية بين المتغيرات في معظم المصارف.

الجدول (11): النتائج اختبار التجانس

المتغيرات	قيمة اختبار CD	مستوى المعنوي
X	4.07	0.000
Y	2.91	0.0036

الجدول (12): النتائج اختبار استقلالية المقطع العرضي

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى المعنوي
Δ	-1.723	0.085
Δ adj.	-2.180	0.029

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2010-2017) وباستخدام برنامج STATA 14 و Eviews-12

كما موضح في الجدول رقم (12) من نتائج اختبار اعتمادية المقاطع العرضية (-cross section dependence CD) test. تم الحصول على النتائج من اختبارات جذر وحدة كما موضح في الجدول رقم (13) والتي تشير إلى أن المتغيرين (العمارة المالية والرفاهية المالية) تحتوي على جذر الوحدة ولكن يتم رفضها عندما تكون المتغيرين في فروقها الأولى، وبهذا تكون نتيجة الاختبار هو أن المتغيرين متكاملة من الدرجة الأولى $I(0)$. بعد ذلك تم استخدام اختبار تكامل المشترك للبدائل لتقييم العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات بعد التأكد من أن المتغيرات لها جذور وحدة عند مستوياتها ولكنها كانت ثابتة عند فروقها الأولى كما موضح في الجدول رقم (14) ونلاحظ من نتائج تكامل المشترك للبدائل بوجود تكامل مشترك، أي إن المتغيرين (العمارة المالية والرفاهية المالية) تتجه معظم المصارف عينة الدراسة معا نحو التوازن في المدى الطويل.

الجدول (13): النتائج اختبارات جذر وحدة البدائل (Panel unit root tests)

المتغيرات	الخصائص	بدون ثبات واتجاه	مع ثبات وبدون اتجاه	مع ثبات والاتجاه
Y	مستويات	1.485	-0.629	-0.778
	Δ الفروق الاولى	-7.118***	-2.670***	-10.776***
X	مستويات	0.319	-0.718	-1.022
	Δ الفروق الاولى	-8.943***	-2.723***	-14.133***

ملاحظة: Δ يمثل الفرق الاول، *** و** يشير الى المعنوية الاختبار على المستوى 1% و5% على التوالي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2010-2017) وباستخدام برنامج .E-views-12

الجدول (14): النتائج اختبارات التكامل المشترك (Pedroni Cointegration Test)

داخل الابعاد	قيمة الاختبار	مستوى المعنوي	قيمة الاختبارات الموزنة	مستوى المعنوي
Panel v-Statistic	0.735381	0.2311	-0.67028	0.7487
Panel rho-Statistic	-2.01776	0.0218	-1.19574	0.1159
Panel PP-Statistic	-3.88473	0.0001	-3.04567	0.0012
Panel ADF-Statistic	-4.54913	0.0000	-3.88468	0.0001
بين الابعاد	قيمة الاختبار	مستوى المعنوي		
Group rho-Statistic	0.825166	0.7954		
Group PP-Statistic	-3.7008	0.0001		
Group ADF-Statistic	-7.37049	0.0000		

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2010-2017) وباستخدام برنامج .E-views-12

الجدول (15): نتائج اختبار استخدم العمارة المالية لتعزيز الرفاهية المالية

Beta معلمة	اختبار F		اختبار T		R ²	المتغير
	مستوى المعنوية	المحتسبة	مستوى المعنوية	المحتسبة		
0.941	0.000	487.32	0.000	22.08	88%	العمارة المالية

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2010-2017) وباستخدام برنامج .E-views-12

يوضح الجدول رقم 15 يمكن تحديد التغيرات في الرفاهية المالية كدالة لأثر المتغير (العمارة المالية)، أظهرت نتائج التحليل الاحصائي بوجود تأثير ذو دلالة احصائية بين الرفاهية المالية والعمارة المالية، فقد بلغ معامل التحديد (R²) (0.88)، أي إن ما قيمته (0.88) من التغيرات في الرفاهية المالية ناتج عن التغير في العمارة المالية، وتؤكد معنوية هذا التأثير بقيمة F المحسوبة والتي بلغت (487.32)، وإن قيمة (P-value) لهذا الاختبار يساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة الدلالة

الاحصائية، وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الصفرية، وتقبل الفريضة البديلة التي تنص على:-
"توجد علاقة تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بين العمارة المالية لتعزيز الرفاهية المالية لكافة
المصارف عينة الدراسة خلال مدة (2010-2017)، ومن خلال مقارنة قيمة مستوى المعنوي
(P-value) مع قيمة الدلالة الاحصائية، نلاحظ إن قيمة t المحسوبة للمتغير المذكور يساوي (22.08)
وبمستوى معنوية (0.000)، وهذا يعني وجود تأثير معنوي للمتغير (العمارة المالية في الرفاهية
المالية)، وبلغت درجة التأثير للمتغير المذكور (0.941)، حيث أنه كلما زاد العمارة المالية بما نسبته
مئة في المئة زاد الرفاهية المالية بمقدار (94.1%).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. **الاستنتاجات:** يستعرض هذا المحور أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الدراسة كالآتي:

1. أظهرت نتائج التحليل المالي بأن مصرف آشور الدولي للاستثمار بامتلاكها هيكل ملكية ادارية مناسبة توزيع الصلاحيات داخل مجلس الإدارة وبالنتيجة الرقابة على الإدارة، فضلاً عن انخفاض نسبة هيكل التمويل الذي يحمي المصرف من مخاطر الائتمان المستقبلي، مما يحقق سلامة الوضع المالي واستخدام المصرف حوكمة الشركات على ضبط السلوك الانتهازي للإدارة وحماية المستثمرين والحيولة دون فشل الشركات وبالنتيجة استمراريته. نستنتج من ذلك بأنه العمارة المالية للمصرف اشور الدولي للاستثمار مناسبة مقارنة بالمصارف الأخرى لمواجهة أي ظروف طارئة واتخاذ قرارات استراتيجية رشيدة لامتلاكهم معرفة مالية مناسبة.
2. أظهرت نتائج التحليل المالي لمصرف الأهلي العراقي بأن هيكل الملكية الادارة وهيكل التمويل وحوكمة الشركات غير جيدة نتيجة ضعف هيكل الملكية وازدياد اعتمادها على الديون في تمويل موجوداتها وعدد انتظام الجلسات من قبل أعضاء مجلس الادارة، نستنتج من ذلك بأن المصرف الأهلي العراقي ليست لها العمارة المالية مناسبة مقارنة بالمصارف الأخرى خلال مدة الدراسة نتيجة لعدم الاهتمام بالهيكل الملكية والتمويلية، ضعف الخبرة المالية للمصرف.
3. أظهرت نتائج التحليل المالي بأن معظم المصارف حققت الرفاهية، إلا أن المصرفين موصل للتنمية والاستثمار ولمصرف العراقي الاهلي حققنا النسب السالبة للمصرفين في نسبة الأرباح قبل الضرائب والفوائد الى مجموع الموجودات نتيجة ارتفاع الارباح التشغيلية التي تمثل مخاطرة في الربحية في المصرفين، مما أدى إلى انخفاض ادائهما في السنوات 2015 للمصرف موصل للتنمية والاستثمار 2017، المصرف العراقي الأهلي لمصرف مقارنة بالسنوات الأخرى نتيجة انخفاض العائد المحتمل الذي يحصل عليه المساهمين وانخفاض قيمة المصرفين في سوق رأس المال من منظور المستثمر. ونستنتج من ذلك خلال سنوات الدراسة أن المصرفين حققنا الرفاهية المالية نتيجة المعرفة المالية والسلوك المالي الجيد خلال السنوات الأخرى ورغما من ذلك لكنها أشغلت على منطقة امنة مما ادى الى تحقيق الهدف المطلوب وحققتا الرفاهية المالية.
4. ظهرت نتائج التحليل الاحصائي بأن هنالك علاقة معنوية بين العمارة المالية والرفاهية المالية نستنتج من ذلك مديري المصارف لديهم خبرة مالية لإدارة أموال المصارف لوجود معرفة مالية والاهتمام بتحقيق الرضا المالية نتيجة التصورات الايجابية.
5. اظهرت نتائج التحليل الاحصائي بأن هنالك تأثير معنوي للعمارة المالية لتعزيز الرفاهية المالية مما نستنتج من ذلك ومن أجل اعطاء انطباع المستثمرين والمقرضين والمتعاملين في السوق المالي عن مدى قوة المركز المالي لمصارف العراقية وكذلك اتخاذ القرارات المالية وفق احكام مستنيرة بشأن

النسبة الخاصة لابتكارات مصادر التمويل بشكل عقلاني مما يعني توفر التثقيف المالي لإدارة المصارف.

ثانياً. التوصيات: بناء على ما جاء في الاستنتاجات تقترح الدراسة جملة من التوصيات وكالاتي:

1. ضرورة استمرار مصرف اشور الدولي للاستثمار في تطبيق مقياس العمارة المالية و، من خلال فتح دورات وندوات مع ذوي العلاقة لتفادي المخاطر التي واجهت المصارف إلى تعرض للخسائر، ولتحقيق العوائد العالية والاستمرار في تطبيق التصميم المالي بالكامل لتحقيق الاستدامة المالية لها.
2. نوصي المصرف الأهلي العراقي التركيز بشكل أكبر على متطلبات العمارة المالية وتحقيق النظام بالكامل بتحقيق التوافق بين أعضاء مجلس الادارة والمدير التنفيذي وعدم الاستفراد بالقرارات التي تحقق المصلحة الشخصية فقط والنظر إلى مصالح مساهمي الأقلية بنفس الطريقة التي يتم النظر بها إلى مصالحهم الخاصة. والجهات الرقابية والجهات المسؤولة عن الأسواق المالية تدعيم آليات الحوكمة للحيلولة دون سيطرة جهة من الجهات المالكة للأسهم والسيطرة على قراراتها والعمل على تمويل الموجودات من التمويل الداخلي أو التوزيع في اساليب التمويل وتطبيق آليات حوكمة الشركات لحماية المستثمرين.

3. ينبغي على المصرفين موصل للاستثمار والتنمية والمصرف الأهلي العراقي العمل على تجميع وتعبئة الموارد المالية، لتزيد من السيطرة على نشاط المصرف وحل تضارب المصالح بين المالكين وأصحاب المصلحة الآخرين لتحقيق الاستدامة المالية وبالمقابل تتفوق المصارف ذات الهيكل المالي الموحد من حيث إيراداتها، ومعدلات نمو الربح التشغيلي.

4. تشجيع فتح دورات خاصة والاشتراك في المؤتمرات للاستفادة من الخبرات الاكاديمية الخاصة بالمعرفة المالية ليزيد مديري وموظفي المصرف للمعرفة مالية ما ينعكس على سلوكهم المالي لديهم تصور أفضل للرفاهية المالية وتحقيق النجاح المالي. اختيار الحلول المحددة للمصرف اعتماداً على نوع النشاط والوضع المالي

5. يجب على ادارة المصارف في الشعور بالسيطرة على ادارة الشؤون المالية، والتمتع بخبرة مالية كبيرة أكثر يكون لديهم قدرة على إدارة موجوداته ودخله لتحسين رفاهيته المالية من خلال التركيز على تصميم العمارة المالية المتكاملة لاختيار الحلول المحددة للمصرف اعتماداً على نوع النشاط والوضع المالي.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. حماد، محمد فيصل ونعمة، عماد صالح، (2023)، تأثير الإفصاح عن رأس المال الفكري على الاداء المالي، دراسة تطبيقية للعينة من المصارف العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (19)، العدد (63)، p.92-109.
2. جواد، الزهراء كاظم والدوري، عمر علي كامل، (2023)، تأثير معايير الإبلاغ المالي الدولي على جودة التقارير المالية للمصارف بالتطبيق على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (19)، لعدد (62). 298-306.
3. فيصل، سعد رعد وعبد، حيدر عباس، (2023)، دراسة أثر المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (19)، لعدد (Special Issue)، 1-17.

4. غفوري، انوار محمود ومحمد، جمال هداش، (2023)، تأثير ربحية السهم في بعض مؤشرات السيولة دراسة تحليلية اعدد من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2021-2012، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (19)، لعدد (Special Issue)، 40-28.

5. محمود، عمار مصطفى ومحمد، جمال هداش، (2023)، قياس الهشاشة المالية للمصارف العراقية الخاصة، دراسة تطبيقية في المصارف التجارية الخاصة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية او لاقتصادية، المجلد (19)، العدد (63)، 580-559.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Brigham, Eugene, F.& Michael, C. Ehrhardt, (2014), Financial management: theory and practice. Cengage Learning,14th, USA.
2. Brüggem, E. C., Hogreve, J., Holmlund, M., Kabadayi, S., & Löfgren, M., (2017), Financial well-being: A conceptualization and research agenda. Journal of business research, 79, 228-237.
3. Bychkova, N., (2008), The Influence of Financial Architecture of National Corporations on the Effectiveness of Financial Activities: Author's Resume. dis for obtaining sciences. Degree Candidate econ Sciences: "Money, Finance and Credit. Kyiv, 22 p.
4. Elia, J., Toros, E., Sawaya, C., & Balouza, M., (2021), Using Altman Z"-Score to Predict Financial Distress: Evidence from Lebanese Alpha Banks. Management Studies and Economic Systems, 6(1/2), 47-57.
5. Copeland, C. W., Young, Hudson, Crystal R., (2022), Exploring differences in African-Americans' financial well-being based on financial security factors, Financial Services Review 30 (2022) 321–336.
6. Назарова, В. В. & Глебов, С. П., (2017), Оценка влияния финансовой архитектуры на эффективность компаний европейского ритейла. Финансы: теория и практика, 21(4), 100-115.
7. Herdjiono, Irine, Siswantoyo, Siswantoyo, Sukiyono, Ketut, Nggaruaka, Tobias, Hutama, Ponty, Hakim, Arif Rahman, Apollinarism, S. Murniati, Arruanlola, (2023), Effect of Financial Behavior, Childhood Consumer Experience, And Financial Wellness on Financial Well-Being, Management: Journal of Sustainable Business and Management Solutions in Emerging Economies, DOI:10.7595/management.fon.2023.0010.
8. Ivashkovskaya, I., Stepanova, A., & Eliseeva, N., (2014), Does corporate financial architecture contribute to sustainable corporate growth? The evidence from Russian companies. Корпоративные финансы, 8(4), 11-33.
9. Klimchuk, S., (2012), Financial space and its integration priorities. The Economist News of Donbas, 2(28), 76-81.
10. Kyere, M., & Ausloos, M., (2021), Corporate Governance and Firms Financial Performance in The United Kingdom. International Journal of Finance & Economics, 26(2), 1871-1885.
11. Liu, C., Lin, M., & Li, Q., (2021, June), A Brief Study on the Aesthetics of Modern Financial Architecture in Hankou. In IOP Conference Series: Earth and Environmental Science (Vol. 787, No. 1, p. 012187). IOP Publishing.

12. Melnyk, V., Zhytar, M., Shchur, R., Kriuchkova, N., Solodzhuk, T., (2021), Assessment of the performance of the financial architecture of Ukrainian economy: Budgetary, stock and social aspects. *WSEAS Transactions on Business and Economics*, Volume 18, 39, 386-395.
13. Meressa, H. A., (2018), Evaluating financial distress condition of micro finance institutions in Ethiopia, *International Journal of Accounting Research*, Vol. 3, No. 4, PP-35-42.
14. Molla, Simeneh Almaw, (2022), ssesment of Financial Distress Condition of Commercial Banksin Ethiopia: Assessment of Trends using Altman’s Z-score Model, *Research Journal of Finance and Accounting*, 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol.13, No.19,
15. Narges, D., & Laily, H. P., (2011), Determinants of financial wellness among Malaysia workers. *African Journal of Business Management*, 5(24), 10092–10100. DOI: 10.5897/ajbm10.1267.
16. Netemeyer, R. G., Warmath, D., Fernandes, D., & Lynch, J. G., (2018), How Am i Doing? Perceived Financial Well-Being, Its Potential Antecedents, and Its Relation to Overall Well-Being. *Journal of Consumer Research*, 45(1), 68-89. DOI:10.1093/jcr/ucx109.\
17. Oyebamiji, O. A., (2021), of *Business Administration Research*, 4(2), 21-32.
18. Park, N., (2020), A test of the association between generalized stress and financial well-being. University of Georgia, ProQuest Dissertations Publishing, 28025584. Retrieved from <https://search.proquest.com/docview/2446715863/fulltextPDF/376E2B65ACA040E5PQ/1?accountid=11248>.
19. Pongsatat, S., Ramage, J., & Lawrence, H., (2004). Bankruptcy prediction for large and small firms in Asia: a comparison of Ohlson and Altman. *Journal of Accounting and Corporate Governance*, 1(2), 1-13
20. Pukthnanthoing, K., T. Walker and D. Thiengtham, (2013), Does Family Ownership Create or Destroy Value? Evidence From Canada, *International Journal of Managerial Finance*, Vol. 9, No. 1.
21. Province, D. C., (1989), Financial ratio benchmarks for defense industry contractors. AIR Force Inst of Tech Wright-Patterson AFB OH School of Systems and Logistics.
22. Vosloo, W; Fouché, Jaco; Barnard, Jaco, (2014), The relationship between financial efficacy, satisfaction with remuneration and personal financial well-being, *International Business & Economics Research Journal*,13, (6).
23. Rinaldo Sjahril, Andry Priharta, Andi M. Alfian Parewangi and Hermiyetti, (2014), Modeling Financial Distress: the case of Indonesian Banking Industry. In U. O. Muhammadiyah (Ed.), *International Economic Modeling Conference*. Bali – Indonesia: Central Bank of Indonesia and ecomod.
24. Robel Yohannes, (2021), Financial Distress Conditions of Commercial Banks in Ethiopia: An application of Altman’s Z-score 1993 model.
25. Shkolnyk, I., Mentel, U., Bukhtiarova, A., Dushak, M., (2020), The trajectories of companies’ financial architecture in the real economy. *Investment Management and Financial Innovations*, 17(1), 119-133 .

26. Strömbäck, C., Lind, T., Skagerlund, K., Västfjäll, D., & Tinghög, G., (2017), Does self-control predict financial behavior and financial well-being? *Journal of Behavioral and Experimental Finance*, 14, 30-38. <https://doi.org/10.1016/j.jbef.2017.04.002>
27. Zhytar, Maksym, Sosnovska, Olga (2018), Financial Architecture As the Base of the Financial Safety of the Enterprise, *Baltic Journal of Economic Studies*, Vol. 4, No. 4, DOI: <https://doi.org/10.30525/2256-0742/2018-4-4-334-340>.
28. Yang, C., H. Lai, and B. L. Tan., (2008), Managerial ownership structure and earnings management. *Journal of Financial Reporting & Accounting* 6 (1):35-53.